
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

حول كتاب :

السياسة والحكم فى افريقيا

للدكتور عبد الملك عوده

الاهتمام بالشئون السياسية الإفريقية ظاهرة حديثة فى العالم كله ، لم تتبلور إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التى كانت سبباً قوياً فى إنضاج وعى الشعوب الإفريقية . وقد أسفر هذا الاهتمام عن إدخال مادة الشئون الإفريقية فى الدراسة بالمعاهد والجامعات ، ثم خصصت لذلك شعب وأقسام تؤهل المنضمين اليها للتخصص فى المسائل الإفريقية . ولسنا نعنى أنه لم تكن هناك معاهد خاصة بالشئون الإفريقية قبل الحرب ، فالحق أنه كانت توجد مدارس أوربية خاصة تلحق بها قلة ضئيلة ممن تعدهم حكوماتهم للالتحاق بوزارة المستعمرات ، أو العمل فى المستعمرات ، فكانت دراسة ذات طابع خاص يتلاءم مع وظيفة الاستعمار .

أما الجامعات العربية فلم يكن من المقرر أن تدرس فيها الشئون السياسية الإفريقية حتى صدر القرار الجمهورى رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ ومن حينئذ أدخلت فى قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة مادة جديدة سميت « مشكلات إفريقيا » ، وأصبحنا فى حاجة إلى مرجع قيم يهتدى به الطالب فى دراسته لهذه المادة ، ويسترشد به كل متتبع لتطورات السياسة الإفريقية ، فما لبث الدكتور عبد الملك عوده أن طالعنا بهذا الكتاب .

قسم المؤلف كتابه إلى ثمانية أبواب ، ففى الباب الأول تناول أهمية الدراسات الإفريقية للعالم عامة ، وللأمة العربية خاصة إذ أن أكبر رقعة من الوطن العربى تقع فيها . فنحو ٧٢٪ من هذا الوطن يقع فى إفريقيا ، وثلثا سكانه يقيمون بها ، والباقى يقع فى آسيا . ثم يختم هذا الباب بنقل تنبؤات وردت فى ختام تقرير شامل نشرته مجلة أمريكية . ومما اشتملت عليه هذه التنبؤات أن إفريقيا الغد ستكون اشتراكية وستتبع سياسة الحياد ، وسيسودها الإسلام ، ولا تستطيع

الشيوعية أن تتغلغل فيها . ويرجىء المؤلف مناقشة هذه الآراء والتنبوءات إلى ختام الكتاب .

وفى الباب الثانى قام المؤلف بتحليل العلاقات الدولية بين أوربا وإفريقيا ، وفى أسلوب تحليلى بارع ينقلنا من فترة الكشوف الجغرافية التى كانت نقطة التقاء أوربا وإفريقيا لتتخذ من الإفريقيين رقيقاً تتجر فيهم مع القارة الثالثة التى كانت فى أمس الحاجة إلى اليد العاملة . ثم يبين كيف أن إلغاء تجارة الرقيق أتاحت للبحرية الانجليزية فرصة التغلغل فى سواحل القارة ثم الاندفاع منها إلى الداخل . ثم يحدثنا عن تخاطف الدول الأوربية لإفريقية ، وعن مؤتمر براين الذى تولى تنظيم هذا التخاطف ، ثم عن نظام الانتداب ونظام الوصاية على أساس أنهما محاولتان لتلطيف حدة الاستعمار الذى نجم عن هذا التخاطف وتدويله .

وانتقل بنا فى الباب الثالث من العلاقات الدولية إلى نظم الحكومات فحلل الأنظمة الاستعمارية المختلفة تحليلا دقيقاً ، فبدأ بنظام الحكم البريطانى وأنواعه المختلفة وأساليبه ، ومن ذلك نظام الحكم المباشر الذى عمدت انجلترا فى سبيل تحقيقه إلى إنشاء سلطات محلية ناجمة عن ربط بعض المجموعات ببعض فى صورة اتحادات جعلت نقاد السياسة يقولون إن أسلوب الحكم الانجليزى فى إفريقيا وآسيا قد تطور من قاعدة « فرق تسد » إلى قاعدة « وحد تسد » .

ويلى ذلك تحليل لنظام الحكم الفرنسى فى هذه القارة وهو على نقيض الحكم البريطانى يستند إلى المركزية الجامدة والحكم المباشر بغية الوصول إلى تحقيق اندماج كامل بين الإفريقى والفرنسى ويذكر التطورات الأخيرة التى مرت بها السياسة الاستعمارية الفرنسية من مؤتمر برازفيل سنة ١٩٤٤ إلى دستور سنة ١٩٤٦ والاتحاد الفرنسى ، ثم إلى القانون الإطارى الصادر فى يونيه سنة ١٩٥٦ وينتهى بدستور ديجول سنة ١٩٥٨ .

ثم ينتقل إلى تحليل الحكم البلجيكى ، والحكم البرتغالى ، اللذين يتميز أولهما « بالوصاية الأبوية » وثانيهما بدكتاتورية « سالازار » . وإذا كان الباب الثانى من كتاب الدكتور عوده يدخل فى عداد « علم نظم الحكومات » فالباب الرابع منه أقرب إلى « علم الاقتصاد والاجتماع » ذلك لأنه تناول فيه الأوضاع الاقتصادية الجديدة فى إفريقيا ، ومشكلة الاقليات غير الإفريقية التى تضم إلى جانب الأوربيين بعض الهنود وبعض الباكستانيين ، ثم ينتقل إلى مشكلة ملكية

الأرض التى تدور فى محور واحد سواء أكان المستعمر فرنسياً فى الجزائر ، أم انجليزياً فى كينيا وأوغندة . وذلك المحور هو قصر الأراضى الجيدة على أفرادهم وعلى شركاتهم الكبرى وحرمان المواطنين منها .

ثم يتحدث عن ظاهرة التبشير والتعليم ، وعن الطبقات الجديدة والنقابات . وهو يحلل كل هذه المشكلات الإفريقية تحليلا اقتصادياً اجتماعياً مصطبغاً بتلك الصبغة السياسية التى تلازم الكتاب .

وفى الباب الخامس دراسة للمنظمات والأحزاب السياسية الإفريقية فى تحليل علمى رائع ، فيعرض فلسفة تلك الأحزاب والمنظمات ، ويوضح خصائصها ، ويتتبع تطوراتها ، ويطبق ذلك على مختلف المناطق من أقصى الجنوب إلى المغرب العربى وبذلك يبين مقدار الرابطة الوثيقة بين الحركات السياسية الإفريقية ، والحركات السياسية العربية . وللدكتور عوده فضل كبير فى هذا الربط إذ أن الباحثين والمعلقين من غير الإفريقيين ما زالوا يفصلون بينها .

وابتداء من الباب السادس ينتقل من الدراسة العامة للقارة الإفريقية إلى دراسة مشكلات بعينها فيخصص باباً لتصفية الاستعمار الايطالى فى إفريقية حيث كانت إيطاليا ذات سلطان على ليبيا واريتريا والصومال . ثم يخصص باباً للتفرقة العنصرية فى إفريقية الجنوبية ، ثم باباً آخر للمؤتمرات الإفريقية أو التى اشترك فيها الإفريقيون مثل مؤتمر باندونج ، ومؤتمر أكرا ، ومؤتمر مونروفيا الأخير . ثم يختم الكتاب بافريقيا عام ١٩٦٠ وهنا يناقش التوقعات التى تكهنت بها المجلة الأمريكية وسجلها فى بداية كتابه .

فالكتاب إذن كما يبدو من عرضنا السابق يجمع بين مختلف العلوم التى يتكون منها علم السياسة فقد نظر فى علم العلاقات الدولية والقانون الدولى ، ونظم الحكومات ، والنظرية السياسية ، والأحزاب السياسية وكل هذا يطبقه على منطقة جغرافية واحدة أصبحت مثار اهتمام العالم هى القارة الإفريقية وذلك لمد المكتبة العربية بأول كتاب عربى من نوعه عن إفريقيا .

والكتاب على مافيه من جدة وطرافة وإتقان لا يخلو من بعض المآخذ . من ذلك أن المؤلف أقام دراسته ، وبنى تحليله على الوثائق ، والتقارير ، والمؤلفات التى تناولت الشئون الإفريقية دون أن يطرق هذه البلاد ويلمس بعض شئونها عن كثب ، ويعتذر هو عن ذلك بأن الفرصة لم تسنح له ليزور هذه البلاد ، ويتصل اتصالا مباشراً بزعمائها ليقوم بدراساته على الطبيعة . ولكن ألم تكن أمامه فرصة سانحة حين كان يتردد على القاهرة كثير من قادة إفريقيا وزعمائها ،

ويواصلون جهادهم من هنا ؟ فلم لم يتصل بهم مادام لم يتمكن من السفر اليهم ؟ .

ومما يؤخذ عليه أيضاً أنه أهمل دراسة نظم الحكم في الدول الإفريقية المستقلة ، وهى فى رأينا أولى بالاهتمام من البلاد التى ما زالت خاضعة للاستعمار ، أو من البلاد التى تحررت حديثاً ولم تستقر نظم الحكم فيها .

فلم يتحدث عن دولة أثيوبيا ، ولا عن نظم الحكم فيها وهى تمتاز عن غيرها من الدول الإفريقية بأنها تتمتع باستقلالها منذ عدة قرون ، بل أنه أيضاً لم يتحدث عن ليبريا وهى تتمتع باستقلالها منذ أكثر من قرن ، وكذلك لم يتحدث عن الإقليم المصرى .

وكم وددت لو أن الدكتور عوده خصص فصلا قائماً بذاته عن مكانة بلادنا من القارة الإفريقية يضمنه تاريخ العلاقات الدولية بين بلادنا وإفريقيا منذ عهد الفراعنة إلى عهد محمد على ومن يليه ، ثم عهد نظامنا الحاضر فقد كان لبلادنا سياسة خاصة نحو إفريقيا جديرة بالتسجيل والدرس .

وهذه المآخذ إن دلت على شيء ، فانما تدل على أن الشئون الإفريقية موضوع متشعب ، ذو فروع كثيرة ، كما تدل على مدى حاجتنا إلى باحثين فى هذا الميدان .

وشكراً للدكتور عوده على كتابه القيم الذى سيظل يذكرنا نحن أبناء الإقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة بأننا إفريقيون .

أكتوبر ١٩٥٩

بطرس بطرس غالى